إعلان لواندا بشأن حقوق وضمانات الشابات والأطفال الأفارقة

فبراير 2026

نحن، ممثلو مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية في أفريقيا (CCJA)، وصندوق الأمم المتحدة لحقوق الطفل (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، حيث اجتمعنا في لواندا، جمهورية أنغولا، في 2 و3 فبراير 2026، في المنتدى الدستوري لحقوق وضمانات النساء والأطفال الأفارقة الشابات، بدعم من فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا والرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي،

الاعتراف بأن كرامة الإنسان تشكل الأساس غير القابل للتصرف لجميع الحقوق، وأن النساء والأطفال الأفارقة الشابات يحملون هذه الكرامة منذ الولادة؛
مستذكرين الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية النساء والأطفال؛

مع الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز تحليل معمق قائم على الأدلة للتحديات القانونية التي تواجه الشابات والأطفال في أفريقيا؛
واعترافا أيضا بأهمية تبادل الخبرات القضائية والدستورية بين الدول الأفريقية، بالإضافة إلى تحديد الممارسات الجيدة والآليات الفعالة لحماية الدستور؛

مع الأخذ في الاعتبار التأملات والنقاشات التي جرت حول الركائز الأربعة التي شكلت المنتدى الدستوري لحقوق وضمانات الشابات والأطفال الأفارقة، وهي:

أ) المناهج الدستورية المقارنة والتجارب القضائية حول الحقوق الأساسية؛
ب) التصديق وتنفيذ وثائق الاتحاد الأفريقي؛
ج) الاستراتيجيات والسياسات العامة ودراسات الحالة؛
د) أصوات الشباب والمجتمع المدني.

مع الأخذ في الاعتبار ذلك:

الدساتير الوطنية هي الأدوات العليا لحماية الحقوق الأساسية وممارسة العدالة الدستورية؛

إفريقيا موطن أصغر سكان في العالم، وأن الاستثمار في الشابات والأطفال هو استثمار في المستقبل وترسيخ سيادة القارة؛

تظل انتهاكات حقوق الشابات والأطفال — بما في ذلك الزواج المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، والإقصاء التعليمي، ونقص الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة والعمل — مشاكل مستمرة.

نعلن رسميا أن:

أ) حقوق الشابات والأطفال عالمية، غير قابلة للتجزئة، مترابطة ومترابطة، ويجب ضمانها دون أي تمييز من أي نوع، مع اهتمام خاص بحماية مصلحة الطفل الفضلى؛
ب) للشابات والأطفال الحق في سماع صوتهم في جميع الأمور التي تهمهم، ويجب أخذ آرائهم بعين الاعتبار وفقا لأعمارهم ونضجهم.

يلتزم الموقعون ب:

تعزيز الضمانات الدستورية، وضمان أن تكرس الدساتير الوطنية حقوق الشابات والأطفال، مدعومة بآليات حماية فعالة وقابلة للمحاكمة؛

القضاء على الأعراف التمييزية من خلال إلغاء أو إصلاح القوانين والعادات والممارسات التي تكرس التمييز على أساس الجنس والعمر؛

توحيد التشريعات المحلية مع أدوات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، لا سيما بروتوكول مابوتو والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل؛

تعزيز اعتماد التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها من التدابير المناسبة للقضاء على زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجميع أشكال العنف ضد الشابات والأطفال، بما في ذلك العنف والإساءة المرتكبة في البيئة الرقمية؛

تعزيز الحماية المعززة للشابات والأطفال في حالات النزاعات المسلحة والنزوح القسري والطوارئ الإنسانية؛

تعزيز الوصول الشامل والمجاني إلى التعليم والرعاية الصحية ذات الجودة الجيدة، من خلال إزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

تطوير برامج الحماية الاجتماعية لمكافحة فقر الأطفال ودعم الأسر الضعيفة، لضمان عدم حرمان أي طفل من حقوقه لأسباب اقتصادية؛

تعزيز ريادة الأعمال الشابة وإزالة الحواجز أمام المشاركة الاقتصادية للشابات؛

تعزيز دمج التعليم في حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمشاركة الديمقراطية في مناهج المدارس؛

تعزيز الوصول العادل إلى تقنيات المعلومات والاتصالات، وتقليل الاستبعاد الرقمي القائم على النوع الاجتماعي وضمان المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي وفي مجتمع المعلومات؛

تعزيز إنشاء وتعزيز مراصد وطنية للجندر قادرة على جمع وتحليل ونشر بيانات مفصلة حول وضع الشابات والأطفال؛

تعزيز التعاون بين الولايات القضائية الدستورية الأفريقية لتبادل الممارسات الجيدة وتوحيد الاجتهاد القانوني؛

تطوير الاجتهاد القضائي الذي يضمن النظر المناسب لخصوصيات ونقاط ضعف الشابات والأطفال؛

تعزيز التدريب المستمر للقضاة في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الأدوات الإقليمية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل؛

يحث الدول على تحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذا الإعلان من خلال اعتماد تدابير تشريعية وإدارية وميزانية وتدابير مناسبة أخرى؛

دعوة المجتمعات التقليدية والطوائف الدينية للعمل كعوامل للتغيير، وتعزيز التخلي عن الممارسات التي تقوض نزاهة الشابات والأطفال، وتعزيز المساواة؛

دعوة البرلمانات الوطنية لمراجعة التشريعات المحلية لضمان توافقها مع أعلى معايير الحماية التي وضعتها الأدوات الإقليمية والعالمية؛

تشجيع الشابات والأطفال الأفارقة على المطالبة بحقوقهم وضماناتهم بقوة، متخبرين أنفسهم كبطلان حقيقيين للتغيير.

نعلن أيضا أن:

سيتم تأسيس "منتدى حقوق وضمانات النساء والأطفال الأفارقة الشابات" على أساس كل عامين، بهدف تعميق النقاش حول هذه القضايا وغيرها المتعلقة بالشابات والأطفال.

يتم تكليف تنظيم المنتدى إلى الكيانات المشتركة، وهي مؤتمر الولايات القضائية الدستورية في أفريقيا (CCJA)، وصندوق الأمم المتحدة لحقوق الطفل (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والتي تم تأسيسها لهذا الغرض بموجب هذا الصك الحالي.

هذا الإعلان مكتوب بثلاث لغات — البرتغالية، الفرنسية، والإنجليزية — وجميع النصوص متساوية في الأصالة.

تم اعتماده في لواندا، جمهورية أنغولا، في 3 فبراير 2026.